APLC/MSP.13/2013/WP.3

1 October 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر
جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

تحليل الطلب الذي قدمته تركيا لتمديد الموعد الأخير المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- انضمت تركيا إلى الاتفاقية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى تركيا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وأبلغت تركيا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي أو يُشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. وتركيا ملزمة بتدمير أو بضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٤. وحيث يسود الاعتقاد لدى تركيا بأنها لن تتمكن من القيام بذلك بحلول ذلك التاريخ، قدمت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ إلى رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، طلباً بتمديد الموعد النهائي المحدد. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، قام الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام، وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها، بتحرير رسالة إلى تركيا يطلبان فيها تقديم معلومات إضافية. وقدمت تركيا رداً في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، طلبت فيه تمديد الموعد الأخير المحدد لها لمدة ٨ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٢).

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد من أجل تمكين الدول الأطراف من تقديم معلومات شاملة عن أنشطتها.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ويشير الطلب إلى أن تركيا، في إطار سياستها الدفاعية وقتئذ، زرعت الألغام المضادة للأفراد على طول الحدود والمناطق المجاورة للمنشآت العسكرية. ويشير الطلب أيضاً إلى وجود ألغام وأجهزة متفجرة مرتجلة زرعتها "المنظمات الإرهابية الانفصالية". ويشير الطلب كذلك إلى أن ما مجموعه ٦٣٧ منطقة مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٦٤٨ ٦١٥ ٢ متراً مربعاً وتحتوي على ٤٤٦ ٩٧ لغماً توجد حول المنشآت العسكرية في جميع أنحاء المقاطعات الإحدى عشرة، وأن ٥٣٧ ٢ منطقة ملغومة إضافية مساحتها ٦٥٩ ١١٦ ٢١٢ متراً مربعاً تحتوى على ٤٩٧ ٩٠٦ لغماً توجد في المناطق الحدودية الواقعة في ١٤ مقاطعة (الحدود الأرمينية: ٤٣ منطقة مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٥٢٠ ٢٩١ ١ متراً مربعاً وتحتوى على ٤٣٤ ٢٠ لغماً؛ وتوجد على الحدود الأذربيجانية منطقة ملغومة واحدة مساحتها ٨٠٠ ٨٥ متراً مربعاً وتحتوي على ٩٩٤ ٢ لغماً؛ وعلى الحدود الإيرانية: ٥٠٧ مناطق مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٨١٠ ٣٢١ ١٤ أمتاراً مربعة وتحتوي على ٨٧٤ ١٩ لغماً؛ وعلى الحدود العراقية: ٧١٥ منطقة مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٥٢٩ ٩١٧ ٥ متراً مربعاً وتحتوي على ٠٤٦ ٦٩ لغماً؛ وعلى الحدود السورية: ٢٧١ ١ منطقة مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٥٠٠ ١٩٠ متر مربع وتحتوي على ٤٤٩ ٦١٥ لغماً). وأشار الطلب أيضاً إلى أنه بالإضافة إلى المناطق المزروعة بالألغام المعروفة، ونتيجة للحوادث التي شهدتها المنطقة، سُجلت ٣٤٦ منطقة لا تعرف مساحتها الإجمالية يشتبه في أنها مناطق مزروعة بالألغام (٦٧ في المناطق الأخرى غير المناطق الحدودية و٢٧٩ على الحدود مع العراق). وأشارت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يُشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") إلى أن الطلب يتضمن أشمل معلومات قدمتها تركيا إلى حد الآن عن مواقع المناطق المعروفة باحتوائها على الألغام أو التي يشتبه فيها.

٣- ويشير الطلب إلى أنه منذ بدء أنشطة إزالة الألغام، في عام ٢٠٠٧، أزيلت الألغام في ست مناطق تبلغ مساحتها ٢٩٧ ١٥٠ ١ متراً مربعاً على طول الحدود بين تركيا وسوريا، ودُمِّر ٧٦٠ لغماً مضاداً للأفراد، و٩٧٤ لغماً مضاداً للدبابات. ويشير الطلب أيضاً إلى إزالة ٢٨٧ ٢٤ لغماً من الألغام المضادة للأفراد في المناطق الأخرى غير الحدودية وفي المناطق الحدودية بخلاف الحدود السورية من أجل تيسير حركة الأفراد العسكريين وهذه المناطق لا تعتبر "مطهرة" بالنظر إلى أن معظم نطاق إزالة الألغام يقتصر على السماح بمرور الأفراد على نحو آمن. وأشار فريق التحليل، إلى أنه بين دخول المعاهدة حيز النفاذ وعام ٢٠٠٧، لم تنفذ أي أعمال لإزالة الألغام لأغراض إنسانية و لم يحرز أي تقدم ملحوظ منذ ذلك الوقت. وذكّر فريق التحليل بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ١ والمادة ٥ من الاتفاقية، مشيراً إلى عدم تطهير مناطق مزروعة بالألغام حول المنشآت العسكرية في تركيا منذ بدء نفاذ المعاهدة.

٤- ويشير الطلب إلى أن تركيا قامت بإزالة الألغام يدوياً وباستخدام كلاب كشف المتفجرات، والتطهير بمعدات آلية إلى جانب جميع أنشطة الإفراج عن الأراضي استناداً إلى

المعايير والمبادئ المبينة في المعايير المتعلقة بإزالة الألغام في الحدود السورية التي أعدتها وزارة الدفاع الوطني استناداً إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام التي وضعتها الأمم المتحدة.

٥- ويشير الطلب إلى أن الصعوبات المتبقية تتضمن ما يلي:

جدول

الصعوبات المتبقية أمام تركيا لتدمير الألغام المضادة للأفراد

موقع المناطق المزروعة بالألغام	*عدد المناطق اللازم تطهيرها*	*عدد الألغام اللازم تطهيرها*		*مناطق الإقليم اللازم تطهيرها (متراً مربعاً)*
		الألغام المضادة للأفراد	*الألغام المضادة للدبابات*	
المناطق غير المناطق الحدودية[1]	٧٠٤	٧٧ ١٢٢	صفر	٢ ٦١٥ ٦٤٨
الحدود الأرمينية	٤٣	٢٠ ٣٠٦	صفر	١ ٢٩١ ٥٢٠
الحدود الأذربيجانية	١	٢ ٩٩٤	صفر	٨٥ ٨٠٠
الحدود الإيرانية	٥٠٧	١٩٤ ٧٥٥	صفر	١٤ ٣٢١ ٨١٠
الحدود العراقية[2]	٩٩٤	٦٩ ٠٣٠	صفر	٥ ٩١٧ ٥٢٩
الحدود السورية	١ ٢٦٥	٤٤٩ ٨٩٢	١٦٣ ٨٢٣	١٨٩ ٣٤٩ ٧٠٣
المجموع	**٣ ٥١٤**	**٨١٤ ٠٩٩**	**١٦٣ ٨٢٣**	**٢١٣ ٥٨٢ ٠١٠**

٦- ويشير الطلب إلى الظروف المعيقة التالية: (أ) تأخر إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ (ب) الأحوال الجوية غير المناسبة للقيام بعمليات إزالة الألغام إلا خلال خمسة أو ستة أشهر في السنة؛ (ج) استمرار التهديد الإرهابي بما يثير مشاكل أمنية تعوق عمليات إزالة الألغام؛ (د) المتبقي من التلوث المعدني (مقذوفات فارغة وذخائر وشظايا وما إلى ذلك) بسبب الحرب ضد الإرهاب؛ (هـ) أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بوضع الخلو من الألغام في مناطق معينة يجري فيها استكمال بعض السجلات بصورة غير منتظمة وذكر بعض النقاط المرجعية في الوثائق التي لم يتم العثور عليها ميدانياً؛ و(و) التحديات الطبوغرافية التي تواجه المناطق المزروعة بالألغام. ولاحظ فريق التحليل أن التأخير المفترض في الشروع في التنفيذ في أقرب وقت ممكن بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ أعاق وفاء تركيا بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية في الموعد النهائي المحدد.

٧- ويشير الطلب إلى أن أكبر قدر من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للمناطق المزروعة بالألغام تمثَّل في تشويه وقتل الأشخاص وأنه خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢ سقط

(١) حجم هذه المناطق البالغ عددها ٦٧ منطقة يشتبه في احتوائها على ألغام في مناطق أخرى غير المناطق الحدودية "غير محدد"، وغير مدرج في إجمالي المنطقة.

(٢) حجم هذه المناطق البالغ عددها ٢٧٩ منطقة يشتبه في احتوائها على ألغام في مناطق أخرى غير المناطق الحدودية التركية "غير محدد"، وغير مدرج في إجمالي المنطقة.

ما مجموعه ٨٨٢ من الأفراد العسكريين ضحايا الألغام حيث قُتل ٢٦٠ شخصاً وجُرح ٦٢٢. ويشير الطلب إلى أنه بالإضافة إلى الضحايا من الأفراد العسكريين، أودت الألغام المضادة للأفراد بحياة ٥٦ مدنياً (٤٨ ذكراً وثماني إناث) وجرح ١١٢ شخصاً إضافياً (١٠٥ من الذكور وسبع من الإناث). وأشار الطلب أيضاً إلى أن ٥٠ من بين هؤلاء الضحايا، (١٦ قتيلاً و٣٤ جريحاً) تراوحت أعمارهم بين صفر و١٨ عاماً، و١١٠ (٣٦ قتيلاً و٧٤ جريحاً) تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٦٥ عاما وثمانية (أربعة قتلى وأربعة جرحى) تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً. ولاحظ فريق التحليل أن تركيا جمّعت بيانات عن الضحايا "مصنفة حسب نوع الجنس والعمر" تمشياً مع الالتزامات التي تعهدت بها في خطة عمل كارتاخينا.

٨- ويشير الطلب إلى أنه بالإضافة إلى تسبب المناطق المزروعة بالألغام في ضحايا بشرية، حالت هذه المناطق دون الاستفادة من التنمية بما في ذلك تنمية الهياكل الأساسية، فضلاً عن الزراعة والاستخدامات المدنية الأخرى مثل الحفريات في المناطق الحدودية. ويشير الطلب كذلك إلى تحقيق مكاسب اجتماعية - اقتصادية هامة منذ بدء نفاذ الاتفاقية التي تحققت نتيجة تنفيذ المادة ٥، بما في ذلك من خلال فتح مركزيْ جمارك ومحطة قطارات ومركز حدود وطريق لمرور الدوريات العسكرية وكذلك تيسير أعمال الحفريات. ولاحظ فريق التحليل أن إتمام تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد المطلوبة من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية في تركيا.

٩- وأشار الطلب إلى أن إزالة الألغام مسؤولية تقع على مختلف السلطات الوطنية في تركيا حيث يتعهد الجيش بالمناطق الملوثة حول المنشآت العسكرية، وتشرف وزارة الداخلية على العمل على الحدود الشرقية، وتتعهد وزارة الدفاع بإزالة الألغام على طول الحدود السورية. ويشير الطلب إلى أنه من أجل تحسين فعالية استجابة تركيا لإزالة الألغام عن طريق الأخذ بالمركزية فيما يتعلق بتنسيق أنشطة إزالة الألغام، تعمل وزارة الدفاع على إنشاء هيئة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام بهدف الإشراف على أنشطة إزالة الألغام، ووضع معايير وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وإصدار شهادات عن المناطق المفرج عنها وفقاً لهذه المعايير. ويشير الطلب أيضاً إلى أن القانون المتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام تمت صياغته بالفعل، وينتظر حالياً إسهامات الوزارات الأخرى لكي يعرض على رئيس الوزراء ثم البرلمان، حيث يُتوقع أن يصدر في عام ٢٠١٤.

١٠- وطلب الرئيسان المشاركان إلى تركيا تقديم معلومات محدّثة عن حالة القانون المتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، وعما إذا اعتبرت أن من الضروري إنشاء الهيكل، وما إذا كان هناك سبب حال دون إنشاء هذا الهيكل قبل هذا الموعد. وردت تركيا بالإشارة إلى أنها بذلت جهوداً كبيرة لإنشاء الهيئة

الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجـــراءات المتعلقـــة بالألغـــام وإلى أن مشروع القانون دخل في الوقت الراهن مرحلة التقييم في الوزارات المعنية.

١١- وكما ذُكر آنفاً، طلبت تركيا تمديد الموعد الأخير المحدد لها لمدة ٨ سنوات (حتى ١ آذار/مارس ٢٠٢٢). ويشير الطلب إلى أن الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية لتركيا، فـــضلاً عن بعض المناطق الأخرى غير المناطق الحدودية هي أكثـــر تعقيـــداً في معالجتـــها بـــسبب الصعوبات الطبوغرافية، وبالتالي فإن مقدار الوقت اللازم لمشروع إزالة الألغـــام في الحـــدود الشرقية والجنوبية الشرقية والمناطق الأخرى غير الحدودية يشكل عاملاً حاسماً في تحديد مقدار الوقت اللازم لوفاء تركيا بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية. ويشير الطلب كذلك إلى أن هذا الإطار الزمني يخضع لعملية تقديم العطاءات والموافقة التي لم يبت فيهما بعد وأنـــشطة إزالة الألغام ميدانياً، وإلى التزام تركيا بإبلاغ الدول الأطراف بأي تغيير في الجدول الـــزمني. ولاحظ فريق التحليل التزام تركيا بإبلاغ الدول الأطراف بأي تغييرات في الأطـــر الزمنيـــة الواردة في الطلب.

١٢- ويشير الطلب إلى أنه يزمع تقديم عطاء مشروع إزالة الألغام على الحدود الـــسورية باعتبارها منطقتين، تمتد المنطقة الأولى بين سيزري وكوبانباي (٥٢٧ كيلومتراً) وتمتد الثانية بين كوبانباي ودانيزغوران (٣٨٤ كيلومتراً)، بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار مـــن دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير الطلب كذلك إلى أنه يزمع تقديم عطاء للمنطقة الواقعة بين سيزري وكوبانباي أولاً، وستُقسَّم إلى أربعة قطاعات هي: سيزري - نوزيبـــان (١٤٠ كيلومتراً)، ونوزيبان - سيلانبينار (١٢٥ كيلومتراً)، وســـيلانبينار - أكـــشاكالي (١٠٤,٥ كيلومتراً) وأكشاكالي - كوبانباي (١٥٧,٥ كيلومتراً). ويشير الطلب أيضاً إلى أن عملية العطاء الخاص بالمنطقة الثانية ستنطلق بعد إســـناد القطـــاع الأول وستقـــسّم إلى قطاعين: كوبانباي - هاسّة (١٠٤ كيلومترات) وهاسّة - دانيزغوران (٢٨٠ كيلـــومتراً). وفضلاً عن ذلك، يشير الطلب إلى أن عملية الاختيار النهائي للمنظمات الكفيلـــة بمعالجـــة المنطقة الأولى هي قيد التنفيذ، ويُتوقع أن يتم توقيع العقد حالما تُستكمل عمليـــة التقيـــيم، ويُنتظر أن تبدأ عملية العطاء للمنطقة الثانية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ويشير الطلب كـــذلك إلى أن الجدول الزمني لإزالة الألغام سيكون أكثر وضوحا بعد إبرام العقد مع شركات إزالة الألغام. ولكن التقديرات تشير إلى أن المنطقة الأولى ستستكمل بحلول عام ٢٠١٧، والثانيـــة بحلول عام ٢٠١٩.

١٣- ويشير الطلب إلى بدء العمل على طول الحدود الشرقية والجنوبية الـــشرقية وفقـــاً لترتيب الأولويات من الشمال إلى الجنوب، بدءاً بالحدود الأرمينيـــة والاســـتمرار في اتجـــاه الجنوب إلى حدود أذربيجان وإيران وأخيراً العراق. ويشير الطلب كذلك إلى أن المـــشروع سينفذ على ثلاث مراحل، حيث تعالج المرحلة الأولى ١٣,٥ مليون متر مربع، وذلك بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٤٠٠ ٢٦ يورو، وتعالج المرحلة الثانيـــة ٢,٤ مليـــون متـــر مربـــع بتكلفـــة

قدرها ٤٠٩ ٤٦٧ ٤ يورو وتعالج المرحلة الثالثة ٥٢٩ ٩١٧ ٥ متراً مربعاً، بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٦٢٧ ٢٣ يورو. ويشير الطلب إلى أن ثلثي التكلفة الإجمالية للمرحلتين الأوليين تبلغ ٣٠ مليون يورو، سيغطيها الاتحاد الأوروبي في إطار "خطة المساعدة المالية قبل الانضمام" وإلى أن المشروع سيخضع لإشراف وزارة الداخلية بمساهمة نشطة من فريق تنفيذ المشروع يتألف من هيئة الأركان العامة في تركيا ووزارة الدفاع الوطني ووزارة المالية وقيادة القوات البرية في تركيا. ويشير الطلب أيضاً إلى التوقيع على الاتفاقات المالية للمرحلتين الأولى والثانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وإلى الحاجة إلى فترة سنتين لإعداد العقد وتقديم العطاءات والتوقيع عليه، على أن يكون التاريخ المتوقع لبدء الشركات المتعهدة عملها في نهاية عام ٢٠١٤، ويُتوقع أن تبدأ المرحلة الثالثة في عام ٢٠١٨.

١٤- ويشير الطلب إلى أنه في انتظار إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام، ستتعهد القوات المسلحة التركية بالتطهير الجزئي للمناطق المزروعة بالألغام في المناطق الأخرى غير الحدودية باستخدام عمليات الإزالة اليدوية وكلاب اكتشاف الألغام والتطهير بمعدات آلية، وإلى أنه بمجرد إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام، سيجري الإعلان عن عطاء التطهير حيث ستتصدر قائمة الأولويات المناطق المستخدمة في العمليات العسكرية، مع قدر ضئيل أو معدوم من احتمال التعرض لهجمات إرهابية، ثم المناطق التي تفيد السكان المحليين في مجالي الزراعة وتربية الحيوانات. ويتضمن الطلب التوقعات السنوية لعدد المناطق ومواقعها والعدد الإجمالي للمناطق التي يتعين معالجتها ومجموع عدد الألغام المضادة للأفراد التي يتعين تدميرها (انظر الفرع ١٧ من الطلب). ويشير الطلب كذلك إلى أنه لم تُخصَّص ميزانية لتطهير مناطق غير المناطق الحدودية، بيد أن القوات المسلحة التركية ستتيح التمويل لتكاليف الأفراد والمعدات المستخدمة في إزالة الألغام حتى موعد إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشير الطلب أيضاً إلى أنه بعد إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، ستُطرح الأشغال لمناقصة قُدِّرت تكلفتها بنحو ٥,٣ ملايين يورو تُحسب على أساس ٢ يورو للمتر المربع. ولاحظ فريق التحليل أنه من غير الواضح كيفية تمويل الجهود التي ستُبذل لإزالة الألغام في مناطق أخرى غير المناطق الحدودية. كما لاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للألغام في مناطق أخرى غير المناطق الحدودية يمكن أن تستفيد تركيا من ضمان الفائدة التي سيجنيها السكان المحليون.

١٥- ويشير الطلب إلى أنه على الرغم من أن المعايير تقتصر على الحدود السورية، فإنها تنطبق على إزالة الألغام في المناطق الأخرى. وإذ يشير فريق التحليل إلى أن التحدي الذي تواجهه تركيا في التنفيذ ينطوي على عدد كبير من المناطق التي يُشتبه في أنها خطرة، و"غير محددة" الحجم، لاحظ أن تركيا قد تستفيد من ضمان استخدام كل الوسائل التقنية وغير التقنية للإفراج عن المناطق المشتبه في أنها خطرة تمشياً مع التوصيات التي اعتمدها الاجتماع

التاسع للدول الأطراف. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق التحليل أهمية سهر تركيا على استخدام الشركاء أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في معالجة التلوث وأهمية استمرار تركيا في تقديم تقارير عن التقدم المحرز، امتثالاً للالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها بموجب خطة عمل كارتاخينا التي تنص على تقديم معلومات مفصلة بشأن الإفراج عن الأراضي عن طريق تطهيرها وعمليات المسح بوسائل تقنية وغير تقنية.

١٦- ويشمل الطلب معلومات أخرى ذات صلة قد تكون مفيدة للدول الأطراف في تقييم الطلب والنظر فيه، بما في ذلك أمثلة على سجلات حقول الألغام ومعايير إزالة الألغام على الحدود السورية، والصور الفوتوغرافية للمناطق المزروعة بالألغام.

١٧- ولاحظ فريق التحليل أنه على الرغم من أن تركيا لم تنجز إلا القليل في مجال إزالة الألغام منذ بدء نفاذ المعاهدة، وعلى الرغم من الشعور بالقلق إزاء عدم تطهير أي منطقة تحتوى على ألغام حول منشآت عسكرية منذ بدء النفاذ، وفي حين أن تركيا لم تنشئ بعد الهياكل التي تعتبرها أساسية في الإشراف على التنفيذ، التزمت مع ذلك بوضوح، عن طريق طلب التمديد، بالقيام بعمليات إزالة الألغام والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في نهاية المطاف بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٢٢. وأشار فريق التحليل كذلك إلى أنه بفضل الإسراع بإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، قد تجد تركيا نفسها في موقف يمكنها من استكمال التنفيذ قبل ١ آذار/مارس ٢٠٢٢. كما لاحظ فريق التحليل أنه لا ينبغي لأي تأخير إضافي في إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام أن يؤدي إلى المزيد من التأخير في جهود إزالة الألغام، ولا سيما بالنظر إلى الإشارة في الطلب إلى أن القوات المسلحة التركية ستتيح التمويل لتكاليف الأفراد والمعدات المستخدمة في إزالة الألغام حتى موعد إنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٨- وإذ يشير فريق التحليل إلى أن العديد من الجهود التي يتعين الاضطلاع بها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ ستكون حاسمة في النجاح في تطبيق تركيا الخطة الرامية إلى تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد، لاحظ أن الاتفاقية يمكن أن تستفيد من إبلاغ تركيا المؤتمر الاستعراضي الثالث بما يلي:

(أ) عمليات تقديم العطاءات المتعلقة بإزالة الألغام على طول مناطق الحدود مع سوريا، ونتائج أي جهود تتصل بإزالة الألغام، والإنجازات السنوية للتقدم المتوقع؛

(ب) عمليات تقديم العطاءات المتعلقة بإزالة الألغام في المناطق الواقعة على طول الحدود الشرقية لتركيا؛

(ج) التطورات المتعلقة بإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(د) التقدم المحرز في تطهير القوات المسلحة التركية للمناطق المزروعة بالألغام في المناطق الأخرى غير الحدودية.

١٩- ولاحظ فريق التحليل أنه بالنظر إلى أن الخطة الواردة في الطلب تتوقف على توقيت تقديم العطاءات والتعاقد، وإنشاء الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، والقيام في الوقت المناسب بتلقي التمويل من الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تخضع الخطة لتغيير كبير. وفي هذا السياق، لاحظ فريق التحليل أن الاتفاقية سوف تستفيد من تقديم تركيا إلى الدول الأطراف، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٥، خطة عمل تفصيلية محدثة لما تبقى من الفترة التي يغطيها التمديد. ولاحظ فريق التحليل أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن القائمة المحدثة لجميع المناطق المعروفة أو التي يشتبه في احتوائها على الألغام المضادة للأفراد، والتوقعات السنوية المتعلقة بالمناطق التي سيجري تناولها خلال الفترة المتبقية التي يغطيها الطلب، والمنظمة التي ستتعهد بذلك والميزانية التفصيلية.